● أخبار قصيرة

رئيس كوريا الجنوبية: كيان الاحتلال تجاوز القانون الدولي

اتهم الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ الاحتلال الصهيوني بتجاوز القانون الدولي بعد اعتقال مواطنين كوريين في المياه الدولية خلال اعتراض أسطول الصمود، واصفاً الخطوة بأنها «تجاوز صارخ للحدود» لا يمكن القبول به أو تجاهله. وأكد في اجتماع لمجلس الوزراء أنّ احتجاز المدنيين تم من دون أي مبرر قانوني، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ موقف واضح تجاه هذه الانتهاكات.
كما أشار إلى أنّ عدداً من الدول الأوروبية يدرس التعامل مع مذكرات التوقيف الصادرة بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، مؤكداً أنّ كوريا الجنوبية ستُحدد موقفها بما ينسجم مع مصالحها والقانون الدولي، في ظل تصاعد الانتقادات العالمية لسياسات الاحتلال وعدوانه المستمر على غزة.

البنتاغون يُعيد تموضع قواته في أوروبا ويؤجل نشرها في بولندا

أعلنت وزارة الحرب الأميركية خفض عدد الألوية القتالية التابعة لها في أوروبا من أربعة إلى ثلاثة، في خطوة تعكس إعادة تموضع عسكري يُعيد الانتشار الأميركي إلى مستويات عام ٢٠٢١.
وأوضح البنتاغون أنّ القرار جاء بعد مراجعة استراتيجية شاملة تتعلق بتمركز القوات الأميركية ومتطلبات الدفاع في القارة الأوروبية. كما قررت واشنطن تأجيل نشر قوات إضافية في بولندا مؤقتاً، رغم وصفها بـ«الحليف النموذجي»، مؤكدةً استمرار التنسيق العسكري الوثيق معها. وأشار البنتاغون إلى أنّ هذه الخطوة تنسجم مع سياسة دونالد ترامب القائمة على مبدأ «أميركا أولاً»، والتي تهدف إلى دفع حلفاء الناتو لتحمل مسؤولية أكبر في الدفاع عن أوروبا.

مجموعة السبع تحذر من تصاعد المخاطر الاقتصادية العالمية

حذّر وزراء مالية دول مجموعة السبع من تصاعد المخاطر التي تُهدد الاقتصاد العالمي نتيجة التوترات المتزايدة في غرب آسيا، مؤكدين أن حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي تفاقمت بشكلٍ كبير. وشدد البيان على أهمية الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة وإعادة فتح مضيق هرمز باعتباره ممراً حيوياً للتجارة العالمية وإمدادات النفط.
كما دعت المجموعة إلى تعزيز الرقابة على الاختلالات الاقتصادية العالمية لتجنب تفاقم التوترات التجارية والمالية. ويعكس موقف الدول الصناعية الكبرى مخاوف متزايدة من تحوّل الأزمات الجيوسياسية إلى ضغطٍ مباشر على النمو العالمي وأسعار الطاقة وحركة التجارة الدولية.

بوتين في بكين..

تحالف روسي ـ صيني يقود التحول العالمي ويعيد رسم موازين القوة الدولية

الوفاق/ تعكس زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى بكين عمق الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين روسيا والصين، والتي تجاوزت حدود التعاون التقليدي لتصبح محوراً دولياً مؤثراً في مواجهة الهيمنة الغربية. فالبلدان يعملان على بناء نظام عالمي أكثر توازناً يقوم على التعددية القطبية واحترام سيادة الدول، بعيداً عن سياسات الضغط والعقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة.
وتؤكد القمة الروسية ـ الصينية أنّ موسكو وبكين نجحتا في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما بشكلٍ غير مسبوق، إلى جانب توسيع الاعتماد على العملات المحلية وتقوية مشاريع الطاقة المشتركة.
كما تسعى الصين وروسيا إلى ترسيخ الاستقرار الدولي عبر التنسيق داخل المنظمات العالمية والإقليمية، وتقديم نفسيهما كقوتين داعمتين للسلام والتنمية. وتكشف الزيارة أنّ العلاقة بين البلدين أصبحت شراكة طويلة الأمد قادرة على إعادة رسم موازين القوى الدولية وخلق توازنات جديدة في العالم.

التحالف الروسي الصيني.. من التعاون التقليدي إلى الشراكة الاستراتيجية

على مدى العقود الماضية، شهدت العلاقات بين روسيا والصين تطوراً متدرجاً، إلا أنّ التحولات الكبرى تسارعت بشكلٍ واضح في السنوات الأخيرة. ومع تصاعد التحديات الدولية والضغوط الغربية، اتجهت موسكو وبكين إلى تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.
وقد عزز الرئيسان فلاديمير بوتين وشي جين بينغ في السنوات الأخيرة مستوى التنسيق بين روسيا والصين عبر لقاءات متكررة واتفاقات مشتركة شملت ملفات الأمن والطاقة والاقتصاد والتعاون الدولي. كما ركّز الخطاب الرسمي بين البلدين على مفاهيم «الشراكة الاستراتيجية» و«المصير المشترك» في إطار توسيع التعاون الثنائي ومواجهة التحديات الدولية المتزايدة.
وترى بكين أنّ روسيا تُمثل شريكاً استراتيجياً أساسياً في مواجهة الضغوط الأميركية المتصاعدة في آسيا والمحيط الهادئ، بينما تعتبر موسكو أنّ الصين تُشكل عمقاً اقتصادياً وسياسياً حيوياً يساعدها على مواجهة العقوبات الغربية ومحاولات العزل الدولي. ومن هنا، فإنّ العلاقة بين الطرفين باتت تتجاوز المصالح المؤقتة، لتتحول إلى رؤية مشتركة حول شكل النظام الدولي المقبل.

موسكو وبكين في مواجهة الغرب

حملت زيارة فلاديمير بوتين إلى بكين رسائل سياسية تتجاوز حدود العلاقات الثنائية، إذ جاءت في ظل تصاعد التوترات الدولية ومحاولات الولايات المتحدة احتواء روسيا والصين عبر التحالفات والعقوبات. ومن خلال القمة، أكدت موسكو وبكين أنّ الضغوط الغربية لم تُضعف شراكتهما، بل عززت تقاربهما السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.
وقد ركز الخطاب المشترك في القمة على مفاهيم «رفض الهيمنة» و«بناء عالم متعدد الأقطاب»، في إشارة إلى سعي البلدين لإعادة تشكيل النظام الدولي بعيداً عن النفوذ الأميركي. كما جدد الجانبان التأكيد على تمديد «معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي»، بما يعكس تطور العلاقات إلى مستوى غير مسبوق. وأكد الرئيس شي جين بينغ أن الذكرى الثلاثين للشراكة والذكرى الخامسة والعشرين للمعاهدة تعكسان التزاماً بتعزيز الثقة السياسية ودعم العدالة الدولية، مع دور مشترك في بناء نظام حوكمة عالمي أكثر توازناً وعدلاً.

الاقتصاد بوصفه حجر الأساس في الشراكة الجديدة

إذا كانت السياسة تشكل الواجهة العلنية للتحالف الروسي. الصيني، فإنّ الاقتصاد يُمثل العمود الفقري الحقيقي لهذه العلاقة. فالتبادل التجاري بين البلدين شهد نمواً هائلاً في السنوات الماضية، متجاوزاً حاجز المئتي مليار دولار، وهو رقم يعكس حجم الاعتماد المتبادل الذي بدأ يتشكل بين الاقتصادين الروسي والصيني.
وقد لعبت العقوبات الغربية المفروضة على موسكو دوراً مهماً في دفع روسيا نحو تعميق شراكتها الاقتصادية مع الصين. فمع تراجع الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الروسية، وجدت موسكو في بكين بديلاً استراتيجياً قادراً على استيعاب كميات ضخمة من الطاقة والمواد الخام الروسية.
في المقابل، استفادت الصين من هذه العلاقة للحصول على مصادر مستقرة للطاقة بأسعارٍ تنافسية، خصوصاً في ظل المخاوف المتزايدة من اضطراب طرق التجارة البحرية العالمية. ولهذا السبب، أصبح التعاون في قطاع الطاقة يحتل موقعاً مركزياً في العلاقات الثنائية، سواء عبر صادرات الغاز أو النفط أو المشاريع المشتركة المرتبطة بالبُنية التحتية.
ومن أبرز الملفات المطروحة بين الجانبين مشروع «قوة سيبيريا ٢»، الذي يُنظر إليه باعتباره مشروعاً استراتيجياً ضخماً لنقل الغاز الروسي إلى الصين عبر الأراضي المنغولية. ويعكس هذا المشروع إدراك الطرفين لأهمية بناء شبكات طاقة برية تُقلل الاعتماد على الطرق البحرية المعرضة للتوترات الدولية. كما أنّ استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية بين البلدين يُمثل تطوراً مهماً في مسار العلاقة الثنائية. فموسكو وبكين تسعيان بشكلٍ واضح إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، وبناء نظام مالي أكثر استقلالية عن المؤسسات الغربية. وقد وصلت نسبة كبيرة من التبادلات التجارية بين البلدين إلى الاعتماد على الروبل واليوان، في خطوة تحمل أبعاداً اقتصادية وسياسية في آنٍ واحد.

البُعد الأمني والعسكري في العلاقة الثنائية

إلى جانب الاقتصاد والسياسة، يُشكل التعاون الأمني والعسكري أحد أهم عناصر التقارب الروسي. الصيني. فالدولتان تتشاركان رؤية متقاربة تجاه قضايا الأمن الدولي، كما تعارضان توسع التحالفات العسكرية الغربية في مناطق تعتبرانها جزءاً من مجال نفوذهما الحيوي.

تعكس زيارة بوتين إلى الصين تصاعد التحالف الروسي. الصيني لتعزيز عالم متعدد الأقطاب وإعادة تشكيل موازين القوة بمواجهة الهيمنة الأميركية

وفي السنوات الماضية، شهدت العلاقات العسكرية بين موسكو وبكين تطوراً لافتاً، سواء عبر المناورات المشتركة أو تبادل الخبرات والتكنولوجيا العسكرية أو التنسيق داخل المنظمات الإقليمية والدولية. وقد أصبح واضحاً أنّ الطرفين ينظران إلى تعاونهما الأمني بوصفه ضرورة استراتيجية لمواجهة الضغوط الغربية المتزايدة.
كما أنّ التنسيق داخل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة «بريكس» يعكس رغبة مشتركة في بناء تكتلات دولية بديلة عن المؤسسات التي يهيمن عليها الغرب. فروسيا والصين تسعيان إلى تعزيز نفوذ هذه المنظمات وتحويلها إلى منصات قادرة على التأثير في التوازنات الاقتصادية والسياسية العالمية.
وفي هذا الإطار، يبدو أنّ موسكو وبكين تعملان على تطوير مفهوم جديد للأمن الدولي يقوم على رفض الأحادية القطبية، وتعزيز فكرة «التعددية الحضارية»، أي الاعتراف بحق الدول المختلفة في اتباع نماذج سياسية واقتصادية مستقلة بعيداً عن الضغوط الغربية.

الصين وطموح القيادة العالمية

هذا وتعكس زيارة فلاديمير بوتين إلى بكين الطموح الصيني المتزايد للعب دور قيادي في النظام الدولي، إذ لم تعُد الصين تكتفي بمكانتها كقوة اقتصادية صاعدة، بل تسعى إلى تكريس نفسها مركزاً سياسياً ودبلوماسياً عالمياً. وفي هذا السياق، أكدت وسائل الإعلام الصينية أنّ «العالم الآن يعتاد على توقيت الصين»، في إشارة إلى التحول الكبير الذي جعل بكين محطة أساسية لزيارات قادة العالم، من ماكرون إلى ترامب وبوتين، في ظل تصاعد الأزمات الدولية.
وترى القيادة الصينية أنّ حالة الاضطراب العالمي والتراجع النسبي للدور الأميركي يمنحانها فرصة تاريخية لإعادة رسم موازين القوى الدولية وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي. لذلك، تعمل بكين على تعزيز شراكاتها الدولية، وفي مقدمتها العلاقة مع روسيا، باعتبارها جزءاً من استراتيجية تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على التعاون والاحترام المتبادل بعيداً عن الهيمنة الغربية.
كما تسعى الصين إلى توظيف قوتها الاقتصادية ومشاريعها الاستثمارية العالمية لتعزيز حضورها السياسي، وتقديم نفسها كقوة قادرة على توفير الاستقرار والتنمية في عالم يشهد تصاعداً في التوترات والصراعات الدولية.
ختاماً تكشف زيارة بوتين إلى بكين عن تعاظم التحالف الروسي. الصيني بوصفه محوراً دولياً يسعى إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب وإنهاء الهيمنة الغربية. ومع تصاعد التوترات الدولية، تؤكد موسكو وبكين تمسكهما بشراكة استراتيجية طويلة الأمد قادرة على إعادة رسم موازين القوى والتأثير في مستقبل السياسة والاقتصاد العالميين.

أسطول الصمود يشعل احتجاجات أوروبية دعماً لغزة

شهدت عدة عواصم ومدن أوروبية، أبرزها روما وأثينا، تظاهرات حاشدة احتجاجًا على اعتراض قوات الاحتلال لأسطول الصمود الإنساني المتجه إلى قطاع غزة، في خطوة أثارت موجة غضب واسعة داخل الأوساط الشعبية والنقابية والحقوقية الأوروبية. وجاءت التحركات تضامنًا مع الشعب الفلسطيني ورفضًا للحصار المفروض على غزة، إضافة إلى المطالبة بالإفراج عن النشطاء والمتضامنين الذين جرى احتجازهم خلال عملية اعتراض السفن.
وكان جيش الاحتلال قد بدأ عملية اعتراض «أسطول الصمود العالمي» بعد اقتراب سفن حربية من القافلة البحرية التي تضم نحو خمسين سفينة انطلقت من تركيا باتجاه غزة بهدف إيصال مساعدات إنسانية وكسر الحصار البحري المفروض على القطاع منذ سنوات. وأفادت المتحدثة باسم الأسطول بأن قوات الاحتلال استولت على معظم السفن بعد اقتحامها، فيما انقطع الاتصال بعدد منها، وسط مخاوف على سلامة النشطاء الموجودين على متنها.
في إيطاليا، خرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع روما ومدنٍ أخرى ضمن إضراب عام دعت إليه نقابات عمالية ومنظمات مدنية تحت شعار «نوقف كل شيء»، احتجاجًا على السياسات الاقتصادية والعسكرية للحكومة الإيطالية، ورفضًا لأي دعم أو تواطؤ مع الاحتلال. ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية ورددوا هتافات تطالب بوقف العدوان وقطع العلاقات مع الاحتلال، فيما شهدت مدن ميلانو ونابولي وتورينو تحركاتٍ مشابهة.
أمّا في اليونان، فقد تجمع مئات المحتجين أمام وزارة الخارجية في أثينا، منددين بالهجوم على سفن الإغاثة، ومؤكدين دعمهم لحق الفلسطينيين في الحرية وإنهاء الحصار. وتعكس هذه التحركات اتساع حالة التضامن الشعبي الأوروبي مع غزة، وتزايد الضغوط على الحكومات الغربية بسبب استمرار العدوان والحصار الإنساني المفروض على القطاع.

المقاومة تصعّد عملياتها جنوب لبنان، والاحتلال يرد بالمجازر والتوغلات

يشهد جنوب لبنان تصعيداً خطيراً مع استمرار المواجهة بين المقاومة الإسلامية والاحتلال الصهيوني، وسط تزايد الغارات الصهيونية والتوغلات على القرى الحدودية. وأصدرت المقاومة مشاهد مصوّرة لعملية تنكيس علم الاحتلال فوق مقر عسكري في بلدة البياضة، بعد سلسلة هجمات استهدفت مقر قيادة اللواء ٢٢٦ وآليات وجنود الاحتلال وأنظمة المراقبة داخله، مؤكدةً أنّ الضربات أجبرت القوات الصهيونية على إخلاء الموقع.
ووفق وسائل إعلام عبرية، فإنّ عمليات المقاومة، وخاصة استخدام المحلقات المفخخة، أدت إلى تعطيل جزء من الخطط العسكرية الصهيونية وتقليص حركة قوات الجيش الصهيوني في جنوب لبنان، ما دفع الاحتلال إلى إعلان منطقة رأس الناقورة العسكرية منطقةً مغلقة. في المقابل، واصل الاحتلال اعتداءاته على القرى الجنوبية، مرتكباً مجزرة في بلدة دير قانون النهر قضاء صور، أسفرت عن استشهاد أكثر من عشرة مدنيين بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى عدد من الجرحى، كما استهدفت غارة أخرى بلدة كفرصير وأدت إلى ارتقاء عدد من الشهداء. وفي سياقٍ متصل، أعلن الدفاع المدني اللبناني العثور على أربعة مواطنين كان الاحتلال قد أسرهم خلال توغله في بلدة راشيا الفخار، فيما لا يزال ثلاثة آخرون قيد الأسر، وسط استمرار المتابعة لتأمين الإفراج عنهم.